تربيـة و تعليـم

● ومن بين الاكراهات التي رصدها التقرير وساهمت بشكل كبير في عدم تحقيق الأهداف المرجوة ضعف التواصل الداخلي والخارجي وضعف انخراط الاطر التربوية خصوصا المدير والمفتش والمدرس،مع ضعف التواصل مع الأسرة ،وطغيان ثقافة احتكار المعلومة والاحتفاظ بها

الحكامة في منظومة التربية والتعليم.. المجهودات والتحديات

تعتبر منظومة الحكامة في قطاع التربية والتكوين ذات طبيعة عمودية تلامس جميع القضايا والمجالات التربوية،بحيث لايمكن الفصل بين الشق المالي والشقين الآخرين الاداري والتربوي،يؤكد مصدر مسؤول بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني،المصدر، وفق قصاصة لوزارة بلمختار، أوضح أن الرهان الأساسي للمنظومة التربوية يكمن في تحقيق النجاعة في إيصال الموارد المالية والموارد البشرية الى المستفيد أو المستهدف الأساسي وهو التلميذ،مضيفا في الوقت نفسه ان تحقيق هذا الهدف بمثابة خارطة الطريق التي ينبغي اتباعها والالتزام بها من طرف جميع المسؤولين المركزيين والميدانيين عبر كل قنوات وآليات التدبير وعلى كل مستويات المنظومة بدءا من المصالح المركزية مرورا بالأكاديميات والنيابات وصولا إلى المؤسسات التعليمية.

● خالد السطي

تصريح حكومي

في ذات السياق سبق لرئيس الحكومة عبدالاله بنكيران أن تحدث في التصريح الحكومي امام البرلمان غداة التصويت على فريقه الحكومي عن مخطط الحكومة في قطاع التربية والتعليم حيث شدد على أن الحكومة ستركز مجهوداتها على قضايا الحكامة وجودة النظام التعليمي واستعادة وظيفته التربوية والاهتمام بوضعية الأطر التربوية في إطار منهجية تعاقدية واضحة تضع المتعلم في صلب العملية التربوية، وتحدد نتائج دقيقة قائمة على تمكين مختلف الفاعلين من الصلاحيات اللازمة للإنجاز وتوفير الإمكانيات المتاحة لهم والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة، مضيفا أن الحكومة ستعمل ايضا على تعبئة الطاقات البشرية والوسائل المادية واستعمالها بشكل أمثل، كما ستسهر على تبني حكامة تنبني على مبدأ التخطيط والبرمجة الدقيقة، مع وضع أهداف واضحة وجدولة الإنجازات، وكذا تعميق ثقافة التقييم ووضع آليات التتبع والقيادة .

مجهودات واكراهات

بحسب تقرير للوزارة ثمة مجهودات قامت بها الوزارة لتحقيق وتطوير الحكامة بما يخدم مصلحة التلميذ،لكن معيقات ومشاكل حالت دون الوصول إلى أهم الأهداف المسطرة،منها على الخصوص عدم وضوح اختصاصات ومجالات تدخل مستويات وأجهزة المنظومة وضعف الثقافة الإدارية والإحساس بالواجب والمسؤولية التي يفترض أن يتحلى بها جميع القادة الميدانيين،ناهيك عن القدرات المحدودة للأكاديميات والنيابات الإقليمية للوزارة في المراقبة واتخاذ القرار وكذا عدم تحكم الأكاديميات في ممتلكاتها ثم عدم تحقيق كل الأهداف المسطرة لمشاريع المؤسسات التعليمية،أيضاً من بين المعيقات بحسب المصدر ضعف او قلة التجربة على مستوى مشاريع المؤسسة وضعف التواصل حول هذه التجارب وعدم التمكن الفعلي من ثقافة التدبير بالمشروع على مستوى المؤسسات التعليمية

ثمة مجهودات قامت بها الوزارة لتحقيق وتطوير الحكامة بما يخدم مصلحة التلميذ،لكن معيقات ومشاكل حالت دون الوصول إلى أهم الأهداف المسطرة،منها على الخصوص عدم وضوح اختصاصات ومجالات تدخل مستويات وأجهزة المنظومة وضعف الثقافة الإدارية والإحساس بالواجب والمسؤولية

رغم مجهودات الوزارة في هذا الباب.

ومن بين الاكراهات التي رصدها التقرير وساهمت بشكل كبير في عدم تحقيق الأهداف المرجوة ضعف التواصل الداخلي والخارجي وضعف انخراط الاطر التربوية خصوصا المدير والمفتش والمدرس،مع ضعف التواصل مع الأسرة ،وطغيان ثقافة احتكار المعلومة والاحتفاظ بها،وكذا ضعف انخراط الشركاء،وعدم ملاءمة الرقابة القبلية للميزانية وكذا النفقات على مستوى الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين،مع صعوبة إرساء برامج الأنظمة المعلوماتية على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي ،وكذا تسجيل التأخر في إرساء ميثاق الشراكة بين المدرسة وجمعيات الآباء وغياب المبادرات التي تساهم في تعبئة الشركاء والمانحين حول المدرسة،ايضا لاحظ التقرير ان تدبير مشاريع البنيات والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي ومهمات أخرى لا تسمح للمدراء بالانكباب على المهمة الأساسية والجوهرية للوزارة،ناهيك عن عدم احترام المانحين والتقنيين لالتزاماتهم وأحيانا عدم احترام الوزارة لتعهداتها في تسوية وضعيتها اتجاه المقاولين واكراهات اخرى.

مقترحات نقابية

حميد ابن الشيخ عضو لجنة اصلاح المنظومة التربوية وعضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية لموظفي التعليم أكد أن نقابته قدمت مقترحات للجنة المذكورة تهدف الى تعزيز الحكامة في القطاع بما يعيد للمدرسة العمومية وظيفتها الحقيقية،مشيرا الى ان الجامعة الوطنية لموظفي التعليم تعتبر ان لا اصلاح للمدرسة الوطنية بدون تطبيق متقدم لمفهوم الحكامة الشاملة في معانيها المتجددة التي تستند على ترسيخ ثقافة الاستقلالية، والاستقلالية التي تعني المبادرة والابتكار مع الاشراك كما أنها تعني المسؤولية والمسؤولية التي تعني بحسبه المساءلة والمحاسبة ، المصدر النقابي أضاف أن الحكامة المتوخاة هي ممارسة المسؤولية في مفهومها الجديد المستند اساسا على قيم الانصات والانفتاح والحوار مع مختلف الفاعلين والابداع والاجتهاد في ابتكار الحلول للاكراهات المطروحة ، ايضا يؤكد ابن الشيخ أن ممارسة الحكامة تتطلب تجاوز اسلوب التحكم والقطع مع منطق التعليمات وقلب الهرم داخل المنظومة عبر التطبيق المتناسق للمقاربة التصاعدية، المنطلقة من المؤسسة على المستوى المحلي إلى المستوى الجهوي ثم الوطني، وإعطاء صلاحيات اكبر لإدارة القرب في رسم الأهداف والتخطيط ورصد الموارد اللازمة؛ مع ضرورة التتبع المالي للجمعيات الرياضية وجمعية دعم النجاح المدرسي وتتبع ومراقبة مشاريع البنايات في العالم القروي والحضري ومتابعة وتقويم مجال الإصلاح البيداغوجي،وتوفير الموارد البشرية الكافية في مختلف المواد والتخصصات،بالاضافة الى توفير اجواء الاشتغال عن طريق توفير الأمن للتلاميذ والعاملين بالقطاع، ليلخص المتحدث على أن نقابتهم تأمل في تحقيق الحكامة الهيكلية و الحكامة التشريعية والحكامة المالية والحكامة التدبيرية .

3 أسئلة لـ

أمينة ماء العينين*

برلمانية وعضو المجلس الوطني للجامعة الوطنية لموظفي التعليم

موضوع دراسة الأساتذة يحتاج الى حوار هادئ وقرارات منصفة

1 ● هل صحيح أنكم طالبتم الوزير بالتراجع عن قرار منع الاساتذة من متابعة الدراسات الجامعية؟

❍ **نعم طالبت الوزير بالتراجع عن قرار حرمان الاساتذة من متابعة الدراسة لانه قرار مزاجي غير مبدع لا يراعي مصالح الاساتذة والمتعلمين معا خاصة في ظل الفقر الشديد الذي تشهده منظومة التكوين المستمر و خاصة ان الدواعي المادية لمتابعة الدراسة من قبيل الترقية او تحسين الوضعية الادارية لم تعد متاحة عن طريق الشهادات.القرار اذن استهداف مباشر لارادة التحصيل العلمي و الارتقاء المعرفي وهو امر غير مبرر ولابد من ابداع حلول للتوفيق بين مهام الاساتذة في التدريس ورغبتهم المشروعة في متابعة دراستهم.**

2 ● ما تعليقكم حينما رمى بالكرة في مرمي الوزير لحسن الداودي المتنمي لحزبكم؟

❍ **لا يمكن تجريد وزارة التربية الوطنية من المسؤولية في هذه القضية لان وزير التربية الوطنية مبدئيا هو المستأمن على حقوق الاساتذة و يجب ان يسعى لايجاد حلول لمشاكلهم و ليس ان ينصب نفسه خصما للفئة التي يفترض به الدفاع عنها داخل الحكومة.ا ما مسؤولية التعليم العالي فهي قائمة بدون شك و هذا صرحنا به قبل ان يفعل بلمختار قراره حيث لا سند قانوني للجامعات لطلب الترخيص كما لا سند لهم لطلب شهادة التفرغ لمباشرة التسجيل.على وزارة التعليم العالي ايضا ان تتحمل مسؤوليتها وهو شأن حكومي اما اللجوء الى القرارات السهلة من قبيل المنع الكلي فهي مؤشرات التدبير الفاشل.ثم أيضاً مسألة التراخيص كانت قائمة قبل مجيء الوزير الداودي وهذا أمر معلوم ونأسف لبعض الكتابات الصحفية التي تصطاد في الماء العكر لحسابات ضيقة.**

3 ● ما هي الحلول التي ترونها مناسبة للخروج من هذا الأشكال المفتعل

❍ **لابد من ابداع حلول لحماية حق رجال و نساء التعليم في متابعة الدراسة وتوجد اجراءات متعددة يمكن ان تتخذها الحكومة لايجاد التوازن و التوفيق المطلوبين بين ضمان حق الناشئة في تمدرس ذي جودة يضمنه اولا تواجد الاساتذة في الفصول الدراسية بصفة منتظمة ومستقرة وبين متابعة الدراسة والسعي الى التحصيل العلمي المستمر وهو أمر مطلوب لدى فئة عملها الرئيسي هو التكوين والتعليم والتلقين حلول من قبيل تخصيص مسالك جامعية خاصة بالأساتذة تراعي ظروف اشتغالهم او حلول من قبيل التعليم عن بعد.توجد حلول غير طلب الاستيداع الاداري الذي يواجهنا به السيد الوزير في كل مرة و هو يعلم انه حل معجز بالنسبة للاساتذة و التزاماتهم المادية كما انه قرار مكلف اداريا من حيث تدبير الموارد البشرية التي تعاني اصلا من نقص مهول.**

الموضوع ليس بسيطا ويحتاج الى حوار هادئ و قرارات منصفة لفئة سمتها الاساسية التضحية و التفاني والبذل اللامشروط خدمة للمدرسة العمومية و مصلحة الناشئة المغربية.

تعاون مغربي ياباني حول تطوير التعليم

تم مؤخرا بالرباط، إعطاء الانطلاقة لمشروع التعاون التقني بين المغرب واليابان في موضوع « تطوير التعليم مع الإنصاف و الجودة PEEQ» ، بحضور يوسف بلقاسمي الكاتب العام لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وMotoharu Wakabayachi، النائب الأول للممثل المقيم وخبراء الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.×

ويهدف هذا المشروع الذي تمت المصادقة عليه في 9 مايو 2014بين الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والحكومة المغربية،في إطاراتفاق قرض بين الطرفين بتاريخ 6 ديسمبر 2013 ، إلى تعزيز قدرة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في دعم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تحسين تدبير المؤسسات التعليمية الأكثر خصاصا بالاستناد إلى مقاربة تعتمد على الأحواض المدرسية.

ويقوم المشروع على ركيزتين رئيسيتين،الإنصاف الذي يسعى إلى تطوير الولوج إلى التعليم عبر أنشطة تنظم في إطار الحملات التحسيسية لدعم التمدرس، والمنظمة بالثانويات الإعدادية والمدارس الابتدائية المرتبطة بها؛ ثم تحسين جودة التعليم في المدارس كركيزة ثانية من خلال إعطاء الأولوية للعمليات التعلمية للتلميذات والتلاميذ.

رأي في قضية

على هامش عيد المدرس.. بأي حال عدت يا عيد؟

إدريس المغلشي

تحتفل أسرة التعليم في مشارق الأرض ومغاربها بعيد المدرس ، الخامس من أكتوبر من كل سنة . لم تعد فرصة لتلك الالتفاتات التي أسست لثقافة الاعتراف ، فحتى المحطة الوحيدة التي يكرم فيها القطاع من خلال جائزة الاستحقاق المؤطرة بالمذكرة رقم 75 اختفت دون ذكر الأسباب .

هل قدرنا ألا نفرح في لحظة يتيمة من عمر سنة تتقلب فيها المواجع ؟ من يريد أن يجعل منا حطبا لسياساته الرديئة ، ولا يتوانى في أن يجعل من رجل التعليم مشجبا لكل إخفاقاته وسقطاته ؟؟؟

في الحقيقة تأتي المناسبة هذه السنة موشومة بعدة ملامح لا يمكن أن ينكرها متتبع ، جدير بنا أن نقول هل سوء قدر هذه الفئة التي اجمع الكل على دورها المهم والرئيسي في بناء مجتمع قوي، أن تكون في مقدمة الانتقادات وفي ذيل المشاركة والإشراك ؟؟ منهجية مرفوضة تلك ،وأبانت عن فشلها، ولم يفهم القيمون على الشأن التعليمي انه لا إقلاع في المنظومة إلا برد الاعتبار للفاعل الحقيقي في الساحة . لكن لا نلاحظ هذا التحليل في تحديد المسؤوليات، تصاب المنظومة بأعطاب عديدة من خلال متدخلين كثر لا نسمع عن توجيه اللوم لهم بالأحرى محاسبتهم .

خرجات إعلامية للوزير قبل أن يجلس للتقييم، كمرحلة أساسية يمكن من خلالها أن نعطي حكما نهائيا. يمزج بين المديح الخادع والنقد اللاذع . أية رؤية يحمل للإصلاح ؟؟ وأية مقاربة بيداغوجية تعيش المنظومة الآن ؟؟؟ اتسع بياض الفراغ بين المقاربات . وكلفة الانتقال أصبحت مكلفة .

سنقصي الفرحة هذه السنة من قاموس أعيادنا ونجعل منه لحظة أمل نؤمن من خلالها بنقاش هادئ محايد وموضوعي :البعض يستنكر ويستكثر على نساء ورجال التعليم الطموح في الترقي عن طريق الدراسة كحق مشروع. إذا كان أولى بقطاعات أخرى تطوير الأداء من خلال التكوين لتضمن النجاعة والمردودية ،فهيئة التدريس أولى به و أمر ضروري لابد منه . و نتساءل هل تريدون شريحة من قطاع التعليم بأمية تعمق من الجراح ، ولا تتوانى في وخزنا بشكل متناوب ؟؟؟؟

في الحقيقة الوزارة مصابة بحول تشريعي لا نفهم أسبابه ، بدعوى الغياب عن العمل نسقط حق متابعة الدراسة ، والموضوعية تقتضي تفعيل مسطرة الغياب بنفس نجاعة تطبيق إجراءات وتعليمات فوقية لا سند لها . أما جواب الوزير و تحميله المسؤولية لزميله في التعليم العالي لا أساس له من الصحة ، فما عليه إلا منح التراخيص و إلقاء المسؤولية على الأخر . فلا نختبئ وراء تبريرات تبنى على تعميم خاطئ ،نعاقب به فئة عريضة بجريرة وجود خلل لا ننكره ، لكن ليس الوحيد الذي يشكل مدخلا أساسيا للإصلاح فهناك عتمات أخرى تحتاج للجرأة المطلوبة من اجل تسليط الضوء عليها وتصحيحها .

الأمر الثاني المضحك المبكي في لحظة فرح مستلبة ، إجراء تمديد التقاعد لنهاية السنة تحت ذريعة الخصاص و إرباك سنة دراسية ، فهل الإجراء في حد ذاته والطريقة التي تم بها سيعزز الثقة ويضمن نفس الفعالية ؟؟؟ هذا الفعل الذي تغيب فيه المقاربة الاستباقية والتخطيط القبلي يشير أن إدارتنا الموقرة مع كامل الأسف تدبر المنظومة بالتقسيط ،إنها تعتمد العشوائية و الفجائية ونظام السخرة .

كان حري بها أن تخبر المتقاعدين في نهاية السنة الماضية ،وليس في بدايتها ، وان تجعل الأمر اختياريا ليس اضطراريا . فالوزارة المعنية خارجة السياق ولم تقرا الرقم المهول والقياسي لنساء ورجال التعليم الذين وضعوا طلبات التقاعد النسبي، كانت بعض وسائل الإعلام المحرض الأول لهذه الصورة والنتيجة . بفعل اشتعال نار الإشاعة واستعار لهيب الأعمدة الصحافية تحت عنوان المواكبة الصحفية.

اسمحوا لنا يا سادة من اجل فرحة مؤقتة، من حقنا الفرح .فلن تصادروا المحطة اليتيمة في مسارنا الشاق والطويل . فالعيد عيدان .